نقاطع
جمعية

آخر أيام الحرية

تقرير سنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان
في تونس لعام 2023

آخر أيام الحرية

تقرير سنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان في تونس لعام 2023

فيفري 2024
جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
www.intersection.uno
info@intersection.uno

المحتويات

ملخص تنفيذي:.....5
المقدمة:.....6
المنهجية:.....7
خلفية:.....7
حصيلة شهر جانفي من الانتهاكات:.....8
الانتهاكات في شهر مارس لسنة 2023:.....9
شهر أفريل 2023، مواصلة السلطة استهداف الخصوم السياسيين:.....10
ماي 2023 الحكم على الصحافة التونسية بخمس سنوات سجن:.....10
شهر جوان 2023:.....15
انتهاكات شهر جويلية 2023:.....16
شهر أوت من سنة 2023:.....17
شهر سبتمبر تواصل الإيقافات ومزيد التضييق على حرية التعبير:.....18
شهر أكتوبر 2023:.....19
الانتهاكات الواقعة في شهر نوفمبر من سنة 2023:.....20
ديسمبر 2023 سنة كاملة بين الملاحقات القضائية والإيداع بالسجن:.....22
2023 سنة جديدة من انتهاك الحق في حرية التعبير:.....23
صحفيون أمام القضاء على خلفية عملهم الصحفي:.....24
خاتمة:.....26

ملخص تنفيذي:

يشير هذا التقرير إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي عاشتها تونس على مدار سنة 2023، والتي استهدفت عددا واسعا من التونسيين والتونسيات بمختلف صفاتهم ومجالات نشاطهم، خاصة منهم الأصوات الناقدة والمعارضة لنظام الحكم. حيث كان النصيب الأكبر من الانتهاكات موجها للحق في حرية التعبير. ما أثر سلبا على واقع الحقوق والحريات في تونس.

حيث قامت جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات برصد وتجميع حالات الانتهاك والتي تراوحت بين إيقافات عشوائية، واستدعاء للاستماع فقط ومحاكمات على معنى قوانين مختلفة من المجلة الجزائية أو مجلة الاتصالات بالإضافة إلى المرسوم عدد 54. إلى جانب الإيقافات التعسفية التي شملت عددا من السياسيين. إلى جانب ذلك تعرض التقرير إلى الملاحقات القضائية في صفوف الصحفيين التي ارتفعت في السنة الفارطة مقارنة بما سبقها من السنوات. وهو ما يفضي إلى أن السياسية المعتمدة من قبل سلطة الحكم في فرض هيمنتها على مختلف المجالات من خلال استعمال مختلف أجهزتها القضائية والتنفيذية في تقييد حرية التعبير والتنازل على جملة الحقوق والمكتسبات التي مثلت إحدى أهم أهداف الثورة التونسية في السابق وشكلت أهم مقومات الديمقراطية التونسية منذ سنة 2011.

المقدمة:

إبان 25 جويلية 2021 وجملة الإجراءات الاستثنائية التي أعلنها الرئيس التونسي قيس سعّيد منذ تلك الفترة، تصاعدت وتيرة الانتهاكات في تونس سنة تلو الأخرى. إضافة إلى ارتفاع حالات انتهاك حرية الرأي والتعبير. فلقد كانت 2023 سنة مليئة بالاعتقالات في صفوف السياسيين المعارضين لسياسة رئيس الجمهورية وقراراته. حيث صدرت بطاقات إيداع بالسجن في حق 8 من قادة الأحزاب السياسية المعارضة لنظام ما بعد 25 جويلية، علاوة على التضييق على حرية العمل الصحفي وملاحقة الصحفيين والنشطاء ومدافعي حقوق الإنسان، على خلفيّة ممارستهم لحقّهم في حرية التعبير وانتقادهم لقرارات الرئيس والسياسات المتّبعة من قبل أعضاء حكومته. ولم تقتصر الإيقافات على السياسيين والنشطاء فقط، بل طالت أيضا مواطنين من مختلف ولايات الجمهورية التونسية كانوا قد عبّروا عن أراءهم إزاء الأوضاع التي تعيشها تونس منذ سنوات.

وفي هذا السياق يأتي التقرير السنوي ليشمل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من الدولة التونسية في حق مواطنيها على مدى 12 شهرًا في سنة 2023. كان أغلبها عمليات إيقاف وملاحقات قضائية على خلفية حرية الرأي والتعبير. حيث تواصلت موجة استهداف حرية التعبير منذ مطلع هذا العام تباعًا لما شهدته تونس في السنوات الماضية 2021 و2022. إذ تعتبر فترة حكم الرئيس قيس سعيّد في الثلاث سنوات الأخيرة، من أكثر الفترات التي عاشت فيها تونس ارتفاعا غير مسبوق في قضايا الرأي خاصة القضايا التي استهدف الخصوم السياسيين لقيس سعيّد. ما يعكس مواصلة السلطة الحالية إقدامها على انتهاك الحقوق وتقييد الحريات وفرض هيمنتها على حرية التعبير، من خلال أجهزتها القمعية وترسانة القوانين التي تقيد حرية التعبير وتفرض ضوابط وأحكاما مجحفة لا تتناسق مع جوهر الدستور التونسي بوصفه ضامنا لهذه الحقوق، ولا الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنص على احترام حقوق الإنسان جمعيا وتعد الدولة التونسية طرفا فيها وملزمة باحترامها.

ويستهدف التقرير الانتهاكات التي عاشتها تونس طيلة سنة 2023 خاصة منها انتهاك الدولة للحق في حرية التعبير ومختلف الحقوق اللصيقة له مثل الحق في حرية الإعلام والصحافة والحق في حرية العمل السياسي والنقابي، ومدى توجيه الدولة التونسية بوصلتها للحد من هذه الحقوق من خلال التضييق عليها من شتى الجوانب خاصة المحاكمات التعسفية ورشق المواطنين بتهم كيدية علاوة على الزج بهم في السجون لفترات طويلة، بهدف بث الرعب في صفوف المواطنين وإثنائهم عن الخوض في المسائل السياسية والحقوقية وجميع القضايا التي تهم الشأن العام. كما تعرّض التقرير إلى عمليات الإيقاف والتعنيف والتجاوزات داخل مراكز الاحتجاز وانتهاك الحق في المحاكمة العادلة من خلال انتهاك الإجراءات القانونية وهضم حقوق الموقوفين خاصة السياسيين المقبوض عليهم في قضية التآمر، بالإضافة إلى شن السلطة لحملة واسعة من أجل إخضاع الصحافة التونسية وتطويعها من خلال مقاضاة الصحفيين على خلفية عملهم الصحفي بنصوص جزائية خارج نطاق المرسوم عدد 115 المنظم للعمل الصحفي. بالإضافة إلى ملاحقة النشطاء وغيرهم من المواطنين وكلها قضايا تصب في نفس الإطار "حرية الرأي ".

يحتوي التقرير على سرد زمني لأحداث الانتهاكات التي تم رصدها، بداية من شهر يناير وحتى نهاية ديسمبر 2023. ثم يتناول التقرير انتهاكات حرية الرأي والتعبير، والانتهاكات الواقعة على الصحفيين خلال 2023.

المنهجية:

لإعداد هذا التقرير اعتمدت جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات على مصادر متعددة لجمع البيانات والمعلومات حول حالات الانتهاك التي وقعت خلال عام 2023. وتشمل هذه المصادر: قواعد بيانات خاصة بالجمعية تتضمن حالات الانتهاك التي تم توثيقها وجمعها على مدار العام، ومنصة وجوه الحرية التابعة للجمعية والتي تحتوي على توثيق لحالات انتهاك حقوق الإنسان. والتقارير والدراسات الصادرة عن منظمات حقوقية محلية ودولية، والمقالات الصحفية والتصريحات الرسمية لمسؤولين في الدولة، والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية، وإجراء مقابلات مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم ومحاميهم وجمع وتوثيق شهاداتهم، وذلك للتحقق من صحة المعلومات والتأكد من صحتها وشموليتها بأكبر قدر ممكن.

خلفية:

عاشت تونس منذ سنة 2021 تغيرات عديدة خاصة على المستوى السياسي، وذلك منذ إقدام رئيس الجمهورية قيس سعيد في 25 جويلية 2021 على تعليق أعمال البرلمان وحل الحكومة، علاوة على إصدار عددا من المراسيم الاستثنائية التي أدت إلى تغيير المشهد السياسي.
وذلك من خلال تأويله الذاتي للفصل عدد 80 من الدستور التونسي السابق، وإعلانه حالة الاستثناء. ما انعكس على الوضع الحقوقي في تونس، خاصة من خلال المراسيم والأوامر التي سنها الرئيس التونسي قيس سعيد. كان أهمها الأمر الرئاسي عدد 117 الصادر في 22 سبتمبر 2021 المتعلق بالتدابير الاستثنائية. يليه المرسوم الرئاسي عدد 11 لسنة 2022 المتعلق بحل المجلس الأعلى للقضاء. ثم المرسوم عدد 516 المؤرخ في 1 جوان 2022. والذي قام من خلالهم الرئيس التونسي بحل المجلس الأعلى للقضاء وإعفاء عدد من القضاة.

وانطلقت السلطة التنفيذية تبسط يدها على بقية السلط ومؤسسات الدولة حتى الهيئات الدستورية المستقلة. وفي تاريخ 13 سبتمبر2022 وجهت السلطة بوصلتها نحو الحق في حرية التعبير بفرض قيود جديدة والقضاء على أهم مكتسبات الثورة في تونس، حيث أصدر رئيس الجمهورية المرسوم عدد 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. والذي كان من أشهر المراسيم وأكثرهم فاعلية لدى السلطة، والذي كان بمثابة سيف على رقاب كل من ينقد قرارات رئيس الجمهورية. من ثم إعداد دستور جديد للبلاد كان صاغه الرئيس بصفة فردية، وعرضه على الاستفتاء في شهر جويلية 2022. وصولا إلى انتخاب برلمان جديد في ديسمبر 2022 بعد إقصاء النساء بطريقة غير مباشرة من خلال التراجع عن مبدأ التناصف. وهو ما انعكس سلبا على المسار الديمقراطي في تونس.

ومنذ تلك الفترة شهدت انتهاكات حقوق الإنسان ارتفاعا غير مسبوق مقارنة بالسنوات الماضية، حيث كانت سنة 2023، سنة مليئة بمحاكمات الرأي التي طالت فئات مختلفة من التونسيين والتونسيات من بينهم، صحفيين/ات، سياسيين/ات، مدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان وحتى نشطاء نقابيين. تم سجنهم أو تعلقت بحقهم قضايا على خلفية نشاطهم وتعبيرهم عن آرائهم بكل حرية في دولة تضمن حرية التعبير لكل مواطنيها. علاوة على حملة الاعتقالات في شهر فيفري من نفس السنة، والتي طالت عددا من القادة السياسيين والزج باسمهم في القضية التي عرفت إعلاميا باسم " قضية التآمر ".

ولم تقف السلطة في انتهاك حرية الرأي والتعبير، بل إلى جانب هذا تواصلت الانتهاكات لتشمل الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات والأحزاب. فتتالت الهجمات على الفضاء المدني من جمعيات وأحزاب تم تخوينهم وتشويههم في خطابات رئيس الجمهورية أكثر من مرة. حتى أعلنت السلطة عن نيتها تغيير المرسوم عدد 88 المتعلق بتنظيم الجمعيات والذي بدوره يمثل مكسبا أخر من مكاسب الثورة. تود السلطة اليوم إلغاءه وتغييره بقانون أخر يخوّل لسلطة الحكم بسط يديها على الجمعيات والمنظمات وتقييد مجال نشاطها. حيث

إن كل هذه الانتهاكات ليست سوى مؤشرا ملموسا عن توجهات السلطة السياسية الحالية وإتباع سياسة تقييد الحقوق مع التمادي في ارتكاب الانتهاكات في حق المواطنين. ما شكّل تراجعا ملحوظا عن الديمقراطية والمكتسبات التي ظفر بها الشعب التونسي بعد ثورة الرابع عشر من جانفي 2011.

حصيلة شهر جانفي من الانتهاكات:

شهدت انطلاقة سنة 2023 بداية جديدة لانتهاكات حقوق الإنسان. حيث في يوم 2 جانفي 2023 تمت إحالة منسق هيئة الدفاع عن القضاة المعفيين، ورئيس الهيئة الوطنية للدفاع عن الحريات والديمقراطية الأستاذ "العياشي الهمامي[1]" على القضاء بسبب شكاية من قبل وزيرة العدل "ليلى جفال". واتهام العياشي بنشر إشاعات كاذبة والإضرار بالأمن العام. وذلك على خلفية تصريحاته[2] التي تنتقد السلطة الحالية ودفاعه عن القضاة الذين أعفاهم الرئيس قيس سعيد وتمت إحالة عدد منهم على قطب الإرهاب. بعد اتهامه بنشر إشاعات كاذبة والإضرار بالأمن العام وذلك على خلفية تصريحاته التي تنتقد السلطة الحالية ودفاعه عن القضاة الذين أعفاهم الرئيس قيس سعيد وتمت إحالة عدد منهم على قطب الإرهاب.

وفي 4 جانفي تم إيقاف الشاب حمزة العبيدي [3]على خلفية تدوينة كان قد عبر فيها عن رأيه بكل عفوية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بتونس في تلك الفترة. وإحالته على معنى المرسوم عدد 54 من ثم إطلاق سراحه في 5 جانفي 2023. وفي 18 جانفي 2023 تم استدعاء السياسية شيماء عيسى[4] للمثول أمام الفرقة المركزية لمكافحة الإجرام للحرس الوطني بين عروس للاستماع لها. وذلك على خلفية تهم من قبيل التّحريض بأيّة وسيلة كانت العسكريّين على عدم إطاعة الأمر وإتيان أمر موحش ضدّ رئيس الدّولة وترويج ونشر أخبار وإشاعات كاذبة عبر شبكات وأنظمة معلومات واتّصال بهدف الإضرار بالأمن العامّ والدّفاع الوطني. وذلك على خليفة حضورها في برنامج إذاعي انتقد فيه رئيس الجمهورية.

وفي 31 جانفي 2023 تم إيقاف أنيس الكعبي[5] الكاتب العام لنقابة الطرقات السيارة على خلفية شكاية تقدمت بها الإدارة العامة لشركة تونس للطرقات السيارة، اتهمت فيها لكاتب العام لنقابة الطرقات السيارة بالتسبب في خسائر مادية للشركة بسبب تصريحات إذاعية حول الإضراب المقرر القيام به وعدد من التدوينات قام بنشرها على صفحته الشخصية والصفحة الرسمية للجامعة العامة للنقل[6]، تندد بالمشاكل التي يعيشها قطاع النقل العمومي بتونس، ليجد نفسه مودعا في السجن بسبب شكاية من قبل وزير النقل وذلك طبق أحكام الفصلين 96 و107 من المجلة الجزائيّة.

1 مكالمة هاتفية مع الأستاذ العياشي الهمامي بتاريخ 04 جانفي 2023

2 الترا تونس. بسبب تصريح إذاعي.. إحالة العياشي الهمامي على التحقيق وفق المرسوم 54. 2 فيفري 2023. أخر ولوج يوم: 15 فيفري 2024
https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D8%A5%D8%B0%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8-A%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%88%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-54/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

3 مكالمة هاتفية مع صديق حمزة بتاريخ 04 جانفي 2022. معاينة التدوينة محل التتبع القضائي. تدوينات لعدد من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي.

4 مكلمة مع الناشطة السياسية شيماء عيسى بتاريخ 19 جانفي 2023

5 مكالمة هاتفية مع قيادي بالجامعة العامة للنقل بتاريخ 2 فيفري 2023

6 موقع الاتحاد العام التونسي للشغل. بيان المكتب التنفيذي الوطني إثر اعتقال الأخ أنيس الكعبي الكاتب العام للنقابة الخصوصية للطرقات السيارة. 1 فيفري 2023. أخر ولوج يوم 15 فيفري 2024
/https://www.ugtt.org.tn/2023/02/01/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86

فيفري 2023 اعتقالات بالجملة في صفوف المعارضين:

تم في شهر فيفري من سنة 2023 إيقاف 25 شخص في قضايا مختلفة. ففي11 فيفري تم إيقاف السياسيين عبد الحميد الجلاصي، وخيام التركي بالإضافة إلى 3 رجال أعمال في القضية التي عرفت فيما بعد باسم قضية "التآمر". كما في 12 فيفري تم اعتقال القاضيين بشير العكرمي والطيب راشد[7] بعد توجيه عدد من التهم تتعلق بهم كقضاة مع إيداعهم بالسجن. ووقع اعتقال البرلماني السابق ووزير العدل الأسبق نورالدين البحيري بعد اتهامه بتدليس أحكام ووثائق ذات صبغة قضائية /منح جنسية الدولة لأجانب متورطين بقضايا إرهاب دولية مع الإبقاء عليه في حالة احتفاظ بالسجن المدني بالمرناڤية. وفي اليوم الموالي 13 فيفري 2023 تم إلقاء القبض على السياسي الأزهر العكرمي الذي تم إدراج اسمه في قضية التآمر ومدير إذاعة موزاييك اف ام نور الدين بوطار بعد اتهامه باستعمال الخط التحريري للإذاعة للإساءة لأعلى هرم في السلطة ورموز الدولة وتأجيج الوضع العام[8].

إلى جانب ذلك قامت السلطات التونسية بإحالة 16 نقابي على التحقيق، حيث تم في 15 فيفري 2023 استدعاء الكاتب العام للجامعة العامة للنقل وجيه الزيدي[9] النقل للمثول أمام الفرقة

7 فرانس 24. تونس: السلطات تعتقل القاضيين السابقين بشير العكرمي والطيب راشد. 13 فيفري 2023. أخر ولوج 16 فيفري 2024. https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20230213-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%8A%D8%A8-%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF

8 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. صراعات الحرية والقمع. 19 يونيو 2023. أخر ولوج 18 فيفري 2024. https:// intersection.uno/%d8%b5%d8%b1%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%85%d8%b9/

9 منصة وجوه الحرية. جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. حالة ضحية انتهاك "وجيه الزيدي". https://intersection.uno/freedom-faces/%d9%88%d8%ac%d9%8a%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%8a%d8%af%d9%8a/

الثالثة للحرس الوطني بن عروس. للتحقيق معه في قضية تقدّم بها وزير النقل أن ذاك مع اتهامهم بالتهجم والتحريض على هياكل الدولة الرسمية والتشهير بها وهتك لحرمة الإدارة. وذلك على خليفة تنفيذه لاعتصام بمقر الوزارة رفقة 15 نقابي أخر تابعين للاتحاد العام التونسي للشغل.

في 22 فيفري 2023 قامت السلطات التونسية بإلقاء القبض على القيادية بجبهة الخلاص شيماء عيسى وإيداعها بالسجن بعد الزج باسمها في قضية التآمر، ليتم إثر ذلك اعتقال سياسيين أخرين على ذمة نفس القضية، ففي 24 فيفري 2023 تم إيقاف كل من السياسي جوهر بن مبارك والمحاميين غازي الشواشي ورضا بالحاج من أجل التحقيق معهم ومن ثم إيداعهم بالسجن المدني بالمرناڤية. حيث قاربت مدة سجنهم سنة كاملة.[10]

في 27 فيفري، تم في نفس اليوم إيقاف 4 أفراد، متمثلين في 3 نشطاء من الحزب الجمهوري وهم وسام الصغير، أسامة غلام، والناشطة بثينة الخليفي. وذلك على خلفية كتابتهم على عدد من الجدران لشعارات سياسية تندد بإيقاف الأمين العام للحزب الجمهوري " عصام الشابي ". حيث تم الاحتفاظ بهم مدة يومين مع توجيه تهمة الإضرار بالملك العام، وتهمة هضم جانب موظف عمومي. قبل أن يتم إطلاق سراحهم في 1 مارس2023. وفي ذات التاريخ، قامت قوات الشرطة بإيقاف القيادي بحركة النهضة سيد الفرجاني وذلك بعد ورود اسمه في القضية المعروفة باسم قضية " انستالياڤو "، حيث إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه يوم 1 مارس ليبقى مسجونا منذ ذلك الوقت دون أي تطور يذكر في قضيته.

الانتهاكات في شهر مارس لسنة 2023:

تواصلت موجة الإيقافات التي شهدتها تونس في مطلع سنة 2023 حتى شهر مارس، إذ تم إيقاف قيادات سياسية في تونس عُرفت باختلافها مع نظام الرئيس قيس سعيد ومعارضتها له، حيث تم في 2 مارس 2023 إيقاف القيادي بحركة النهضة الحبيب اللوز من قبل الشرطة العدلية بالڤرجاني وذلك بإذن من النيابة العمومية إثر إدراج اسمه في عدد من القضايا مثل القضية المعروفة باسم انستالينغو. ويقضي الحبيب اللوز الأن مدةً داخل السجن تجاوزت 300 يومًا.

وفي نفس الأسبوع تم إيقاف كل من القيادي السابق بحركة النهضة محمد بن سالم[11] في ولاية ڤابس واتهامه بتكوين وفاق لتسهيل اجتياز أشخاص للحدود، رفقة كل من الناشطين السياسيين بحركة النهضة على اللافي واحمد العماري حيث تقرر في شهر سبتمبر من سنة 2023 الإبقاء عليهم في حالة سراح مع عدم إمكانيتهم مغادرة ولاية قابس مقر سكناهم. وفي 13 مارس تم إيقاف مدير جريدة الفجر محمد الفورتي، يليه في التالي إيقاف عبد الفتاح التاغوتي عضو المكتب التنفيذي والمسؤول عن الإعلام في حركة النهضة. من أجل التحقيق معهم في عدد من القضايا المتفرقة قبل إطلاق سراحهم بعد أيام.

10 قاعدة بيانات من إعداد جمعية تقاطع حول الاعتقالات السياسية لسنة 2023
https://docs.google.com/spreadsheets/d/1LvMIIGL_DcnU_WQ-hM-UAn2phPpD7Cvo/edit#gid=1183484212

11 نفس المصدر رقم 8.

شهر أفريل 2023، مواصلة السلطة استهداف الخصوم السياسيين:

في الأسبوع الأول من شهر أفريل قامت الشرطة التونسية بتوجيه استدعاء لكل من الصحفيين منية العرفاوي ومحمد بوغلاب. وذلك على أساس شكاية أثارتها وزارة الشؤون الدينية في حقهم على معنى المرسوم 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وعلى معنى المجلة الجزائية. وذلك بعد الاستماع إلى الصحفية بجريدة "الصباح" منية العرفاوي[12] في شهر مارس من نفس السنة، على خلفية شكايتين من نفس الوزير المعني. ليلتحق بها يوم الجمعة 7 أفريل 2023 الصحفي محمد بوغلاب[13] على خلفية تعليقه على استغلال مصالح وزارة الشؤون الدينية لسيارة محل ملاحقة قانونية. ليجد نفسه مشتكى به حيث تم اتهام بوغلاب بنشر أخبار زائفة. علاوة على اتهامه بالتعرض لممارسة الشعائر الدينية وتعريض حياة وزير الشؤون الدينية للخطر. وبنسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي[14].

وبعد عرضه على التحقيق بقي الصحفي محمد بوغلاب رفقة المحامين في انتظار التصريح بالحكم لمدة فاقت خمس ساعات علما وأن حالته الصحية كانت تتطلب نوعا من الراحة مع تمكينه من تلقي الدواء الخاص به. وفي الساعة الرابعة مساء تم الإبقاء على بوغلاب في حالة سراح مع تعين جلسة ثانية بتاريخ الأربعاء 12 افريل2023.
وفي اليوم السابق ذكره، توجه محمد بوغلاب مرة أخرى إلى الﻗرجاني لسماعه في شكاية أخرى حيث تم اتهامه بتكوين وفاق إجرامي مع الصحفية منية العرفاوي والتنسيق من أجل التشهير بوزير الشؤون الدينية ليتقرر فيما بعد الإبقاء عليهم في حالة سراح، ثم تم إعلام الصحفي محمد بوغلاب للحضور في تاريخ 2 ماي من أجل الاستماع الى أقواله في شكايات سابقة مرفوعة ضده لم يتم الإفصاح عن سببها.

في السابع عشر من نفس الشهر، أقدمت قوات الشرطة بتونس على اعتقال قياديين من حزب حركة النهضة على رأسهم زعيم الحركة ورئيس البرلمان السابق راشد الغنوشي[15]. حيث تمت مداهمة منزله بالعاصمة وذلك بعد صدور مذكرة إيقاف من النيابة العامة على خلفية تصريحات وصفتها وزارة الداخلية بالتحريضية.

12
مكالمة هاتفية مع الصحفية منية العرفاوي في شهر أفريل 2023.
13
مقابلة مع محامي ضحية الانتهاك، الأستاذ انس كدوسي في 12 أفريل 2023.

14 موازييك اف ام. نقابة الصحفيين تحتجّ على محاكمة العرفاوي وبوغلاب وفق المرسوم 54. 12 أفريل 2023. أخر ولوج يوم: 15 فيفري 2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1152467/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D9%81%D9%82-%D8 %A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-54

15 موقع فرنس 24. حركة النهضة التونسية تعلن توقيف رئيسها راشد الغنوشي بعد مداهمة منزله. 17 أفريل 2023. أخر ولوج يوم: 15 فيفري 2024
https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20230417-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A6%D9%8A-%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%87

وكان الغنوشي مرفقا بقياديين من الحركة تم إيقافهم في اليوم الموالي وهم كل من محمد الڤوماني، بلقاسم حسن، محمد شنيبة وأحمد المشرڤي،[16] وذلك على خلفية فيديو مسجل تم نشره على مواقع تواصل الاجتماعي تعرض فيه الغنوشي إلى انتقاد سلطة الحكم الحالية، وبعد انتهاء التحقيق قررت النيابة العمومية إطلاق سراح كل من محمد الڤوماني وبلقاسم حسن ومحمد شنيبة،[17] وإصدار بطاقة إيداع بالسجن في حق بقية الموقوفين. مع اتهامهم بالاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي. وهي تهم عقوبتها تصل حد الإعدام طبقا لما نص عليه الفصل 72 من المجلة الجزائية[18]. في حين أن الفعل الذي تم إيقافهم على إثره لا يتعدى كونه اجتماعا سياسيا داخل إحدى مقرّاتهم تمحور حول الحديث عن الشأن السياسي الحالي مع انتقاد سلطة الحكم الحالية. وهو من صميم حقوقهم كمواطنين تونسيين في حرية التعبير والتعاطي مع القضايا السياسية والمواضيع التي تهم الشأن العام، بغضّ النظر عن صفتهم كسياسيين أو مسؤولين سابقين بأجهزة الدولة.

يوم الأحد 30 أفريل 2023، تم الاستماع إلى العضو السابق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات زكي الرحموني[19]. وذلك كان بمقتضى إنابة عدلية من حاكم التحقيق بالمحكمة الابتدائية بسليانة حول ثلاث تدوينات له وتدوينتين للعضو السابق بالهيئة سامي بن سلامة كان أعاد نشرهما في شهر أكتوبر 2022. حيث تم اتهامه بترويج أخبار زائفة والحض على الكراهية والمس من الأمن العام وما إلى ذلك من أفعال يجرمها المرسوم عدد 54.

ماي 2023 الحكم على الصحافة التونسية بخمس سنوات سجن:

واصلت السلطات التونسية في شهر ماي تضييقها على حرية الرأي والتعبير من خلال مزيد من الاعتقالات في صفوف المواطنين والمواطنات، حيث تم في 5 ماي 2023، إلقاء القبض على مواطن بولاية الكاف وذلك بعد أن قام أفراد من قوات الشرطة بزي مدني بالتوجه إلى منزل ضحية الانتهاك حسن العبيدي، واقتياده إلى مركز الأمن الوطني بمعتمدية تاجروين حيث تم إيقافه أمام مرئا من عائلته وأطفاله دون تقديم أي تفسير حول مسببات ذلك. ليتبين فيما بعد أنه مشتكى به قضية على خلفية مشاركته لمقطع فيديو تداولته الصفحات على موقع فايسبوك يحتوي على صور هزلية للممثل عادل مع إرفاق صورة رئيس الجمهورية قيس سعيد وتقديمها بطريقة ساخرة تنتقد نظام ما بعد 25 جويلية 2021 ورئيس الجمهورية. ثم تم عرضه أمام وكيل الجمهورية في 8 ماي 2023. الذي بدوره قرر إيداعه بالسجن المدني بالكاف. وفي 9 ماي 2023، قضت المحكمة الابتدائية بسجن حسن العبيدي 8 أشهر سجنا على خلفية اتهامه بارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية حسب الفصل 67 من المجلة الجزائية.

16 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. قاعدة بيانات حول الإيقافات السياسية منذ شهر فيفري 2023.
https://docs.google.com/spreadsheets/d/1LvMIIGL_DcnU_WQ-hM-UAn2phPpD7Cvo/edit#gid=1183484212

17 الشروق، 2023. إيقاف محمد القوماني وبلقاسم حسن ومحمد شنيبة. 18 أفريل. أخر ولوج: 062024/02/
https://www.alchourouk.com/article/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B4%D9%86%D9%8A%D8%A8%D8%A9

18 الفصل 72 من المجلة الجزائية
https://legislation-securite.tn/ar/law/43760

19 جريدة المغرب. التحقيق مع زكي الرحموني، على معنى" المرسوم 30.54 أفريل 2023. أخر ولوج: يوم 22 جانفي 2023
https://ar.lemaghreb.tn/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1/item/79160-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%B2%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%8C-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89-%E2%80%9D-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-54%E2%80%B3

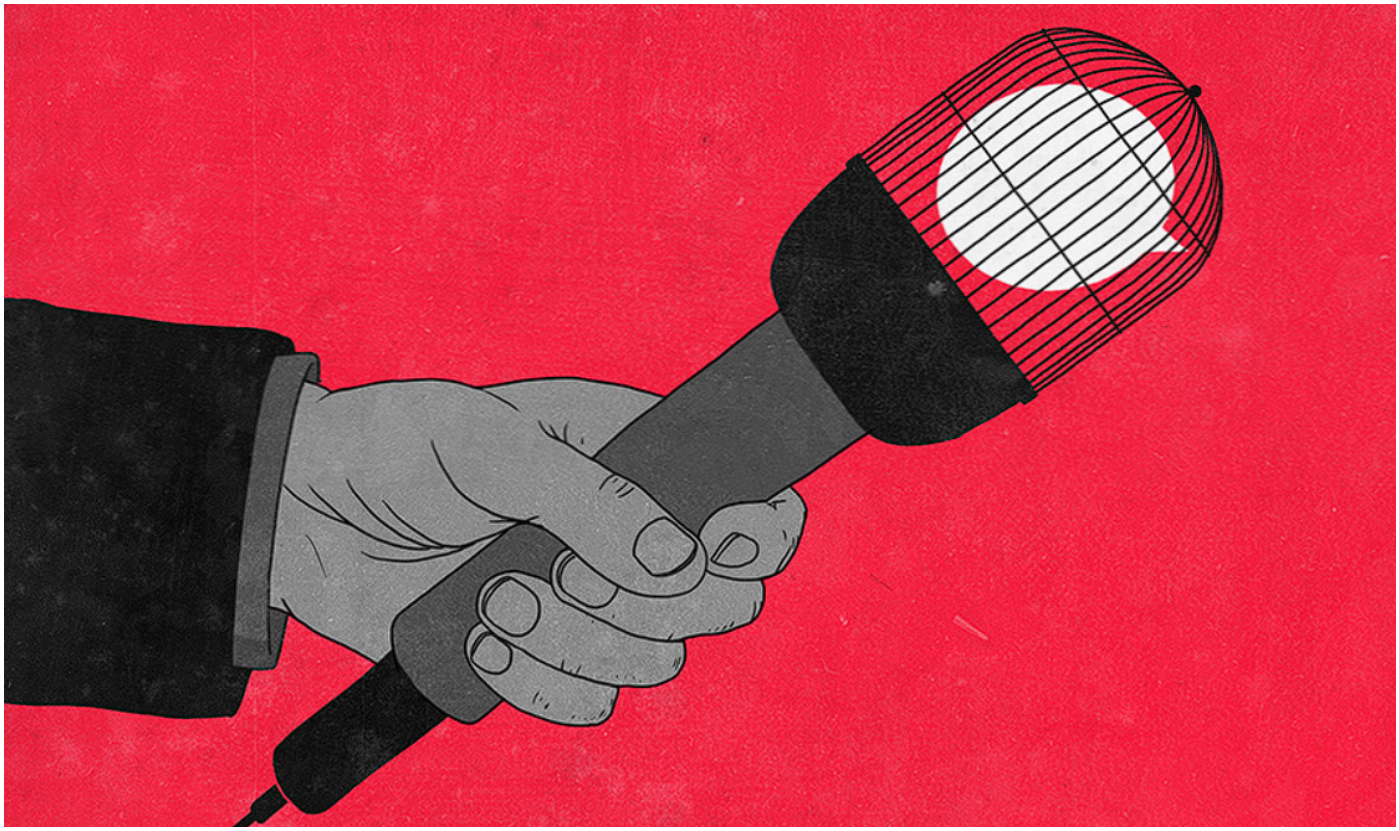

كان شهر ماي من سنة 2023 فترة عصيبة على الصحافة التونسية، حيث أصدرت يوم الاثنين 15 ماي 2023 الدائرة المختصة في القضايا الإرهابية بمحكمة تونس حكما استئنافيا في حق الصحفي خليفة القاسمي[20] يقضي بسجنه مدة خمس سنوات كاملة على معنى قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لسنة 2015. وذلك على خلفية نشره في سنة 2022 خبرا صحفيا يتحدث حول كشف خلية إرهابية بالقيروان. هذ ونذكر أنه قد تم إيقافه سابقا على ذمة هذه القضية في مارس 2022. وقد تم الاحتفاظ به لمدة 5 أيام على ذمة التحقيق حول ما تضمنه الخبر الصحفي من معلومات. طبقا للفصل 34 من قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لسنة 2015. ويقضي خلفية الأن عقوبته السجنية في انتهاك تام لحقوقه كصحفي وكمواطن تونسي.

واصلت السلطة في شهر ماي توجيه بوصلتها نحو الصحافة التونسية، خاصة الإعلاميين في الشأن السياسي حيث تم في 22 ماي 2023 عرض الصحفيان إلياس الغربي[21] وهيثم المكي[22] بإذاعة ''موزاييك اف ام'' على التحقيق بالإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني، على خلفية شكاية تقدم بها أحد أعوان الشرطة بصفة شخصية في "الثلب وهتك العرض والإساءة للأمنيين"، وذلك خلال حلقة من "برنامج ميدي شو" تم التعرض فيها إلى انتقاد بعض من ممارسات أعوان الشرطة، وبعد عرضهم على التحقيق ومراجعة النيابة العمومية تقرر الإبقاء عليهم في حالة سراح.

بالإضافة إلى ذلك فقد صرحت هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في القضية التي عرفت إعلاميا باسم قضية '' التآمر'' عن توسيع دائرة المتهمين في القضية، ليتبين فيما بعد وجود شكايات على معنى المرسوم عدد 54 في حق كل من المحامي والسياسي عبد الرؤوف العيادي والمحامية لمياء الفرحاني[23] .بالإضافة إلى هذا أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة

20 موقع النقابة الوطنية للصحفيين. الحرية للصحفي خليفة القاسمي. 26 أكتوبر 2023. أخر ولوج يوم: 15 فيفري 2024 https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%ae%d9%84%d9%8a%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%b3%d9%85%d9%8a/

21 مكالمة هاتفية مع الصحفي هيثم المكي في 3 ماي 2023.

22 نفس المصدر السابق.

23 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. قاعدة بيانات حول القضايا المتعلقة بالمرسوم عدد 54

الابتدائية بأريانة ثلاث بطاقات إيداع بالسّجن في حقّ القيادي السابق بحركة النهضة، الصّحبي عتيق[24]، وشخصين آخرين بعد أن تمّ استنطاقهم يوم 12 ماي 2023، بتهم تتعلّق بتكوين وفاق بغاية غسل الأموال باستغلال تسهيلات النشاط المهني والاجتماعي ومسك عملة أجنبية بطريقة غير قانونية والإدلاء بشهادة زور. حيث تم إيداعه بالسجن، في قضية حق عام، وذلك بعد أن تم اتهامه بتكوين وفاق إجرامي من أجل غسيل الأموال، في حين عبرت زوجته أنها قضية كيدية في حق زوجها ولا علاقة له. وتبعا لذلك أعلن الصحبي عتيق البالغ من العمر 64 سنة دخوله في إضراب جوع منذ تاريخ 16 ماي 2023 احتجاجا على المظلمة التي يتعرض لها حسب رأيه، ليبقى على ذلك الحال لمدة فاقت الستون يوما. ما أدى إلى تدهور حالته الصحية وتعكرها بشكل مستمر داخل السجن. وهو ما كان يفرض نقله للمستشفى منذ أيامه الأولى في إضراب الجوع وتوفير الإحاطة الطبية اللازمة نظرا لوضعه الصحي وسنه، حيث تم نقله إلى المستشفى في 4 جويلية 2023 بعد أن تعكرت صحته بشكل كلي ما كاد يعرض حياته للخطر. ويقضي الصحبي عتيق مدة سجن فاقت التسعة أشهر دون أي تطور جديد أو حكم في القضية.

يوم 16 ماي 2023 قامت قوات الشرطة بإيقاف كل من الشابين ضياء نصير ويوسف الشلبي[25] على خلفية تصويرهم لمقطع فيديو تضمن أغنية ساخرة تنتقد ممارسات رجال الشرطة وقد تم تداوله على منصات التواصل الاجتماعي من قبل العديد من الأشخاص، ليجدوا أنفسهم محل تتبع قضائي. ومواجهة أحكام تتجاوز السنة سجنا وذلك بعد أن تمت إحالتهما على الدائرة الجناحية بعد اتهامهم بالإساءة للغير عبر شبكات التواصل طبقا لمقتضيات الفصل 86 من مجلة الاتصالات ونسبة أمور غير صحيحة لموظف عمومي حسب الفصل 128 من المجلة الجزائية. كما تقرر الإبقاء عليهما في حالة إيقاف في انتظار عرضهم أمام القضاء. وبعد ذلك تم الحكم عليهم بعدم سماع الدعوى مع إطلاق سراحهم، لينضاف اسمهم لقائمة العديد من الشباب الذي تمت محاكمتهم من أجل التعبير عن رأيهم أو التنكيل بهم بين مراكز الشرطة وأروقة المحاكم من أجل إثنائهم عن ممارسة حقوقهم والخوض في القضايا العامة بكل حرية.

وفي 29 من نفس الشهر قامت قوات الشرطة بإيقاف الشاب محمد ريان الحمزاوي[26] رئيس المجلس البلدي المنحل بالزهراء مع إصدار بطاقة بالسجن في حقه وذلك على خلفية اتهامه بالتآمر على أمن الدولة الداخلي، وفي تصريح والده لإحدى الإذاعات الخاصة، عبر عن الانتهاكات التي يعيشها ابنه داخل السجن والذي دخل في إضراب جوع احتجاجا عن المظلمة التي يتعرض لها من خلال سلبه لحريته جرّاء تهم كيدية تعلقت بحقه. ويقضي ريان الحمزاوي الآن مدة سجن تجاوزت السبعة أشهر دون النظر في قضيته من قبل القضاء.

---

https://docs.google.com/spreadsheets/d/1Q5GPWuKgPgCalsQro7v-LbT-_H0aOMO5_0FL756hzNA/edit#gid=1537875035

24 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. تقرير "خلف الجدران". أخر ولوج يوم 21 فيفري 2021

https://intersection.uno/wp-content/uploads/2023/07/%D8%AE%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%86.pdf

25 الشروق. ضياء نصير ويوسف الشلبي. 23 ماي 2023. أخر ولوج يوم 21 فيفري 2021
https://www.alchourouk.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%91-%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%81-%D8%B4%D9%84%D8%A8%D9%8A

26 ديوان اف ام. دخول ريان الحمزاوي المتهم في قضية التآمر على أمن الدولة في إضراب جوع. 21 أوت 2023. أخر ولوج: يوم 23 جانفي 2023
https://www.youtube.com/watch?v=1rnxljrJOaw

شهر جوان 2023:

قامت قوات الشرطة يوم 5 جوان 2023 بإيقاف الشاب عبد الرحمان بن سعيد[27] على خلفية نشره لمقطع فيديو بصفحته الشخصية عبر فيه عن الهرسلة اليومية التي يتعرض لها أثناء عمله ويشتكي من ممارسات رجال الشرطة بالمنطقة الذين حسب تعبيره يترددون عليه بصفة يومية من أجل ابتزازه وافتكاك بضاعته دون أي مبرر قانوني لذلك. حيث بقي محل إيقاف لمدة 12 يوما، وفي 15 جوان تم عرضه على القضاء للنظر في قضيته حيث تم اتهامه بهضم جانب موظف عمومي أثناء مباشرته لوظيفته على معنى الفصل 125 من المجلة الجزائية. ليتم الحكم عليه ابتدائيا بستة أشهر سجنا فيما بعد في انتهاك جسيم لحقه في حرية التعبير.

يوم 9 جوان 2023، تم استدعاء الناشط السياسي وعضو المجلس الوطني لحزب التيار الديمقراطي إلياس الشواشي للمثول أمام الفرقة المركزية الخامسة لمكافحة الجرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصال للحرس الوطني بالعوينة بتاريخ يوم الاثنين 12 جوان 2023 من أجل التحقيق معه. ويأتي على خلفية مداخلة هاتفية يوم 7 جوان 2023 ببرنامج "روندیفو 9" بقناة التاسعة. في إطار ممارسة حق الرد على ما قاله الناطق الرسمي للهيئة العامة للسجون والإصلاح حول أذون الزيارة المباشرة الصادرة من قبل قاضي التحقيق الأول. التي رفضتها إدارة السجن فيما بعد، حيث كانت الأذون لعائلته بهدف تمكينهم من زيارة والده غازي الشواشي" المسجون منذ فيفري الفارط فيما عرف بقضية التآمر.
يوم 16 جوان وبعد أن قضت المحكمة الابتدائية بسجن حسن العبيدي[28] 8 أشهر سجنا في شهر ماي وذلك على خلفية اتهامه بارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية حسب الفصل 67 من المجلة الجزائية. أقرت محكمة الاستئناف وفي الطور الاستئنافي من القضية، أقرت المحكمة بالإبقاء على نفس مدة العقوبة المقررة ورفض التخفيف أو الحط منها ومراعاة الظروف الصحية والاجتماعية لحسن وعائلته.

وفي سياق أخر، تم في 16 جوان 2023 دعوة المحامي والسياسي التونسي ورئيس ائتلاف جبهة الخلاص أحمد نجيب الشابي للمثول أمام قاضي التّحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب للاستماع إليه في إطار ما عرف بقضيّة "التآمر على أمن الدولة"[29]. والتحقيق معه نظرًا لطبيعة نشاطه السياسي وعلاقته ببقية المعتقلين في نفس القضية.

وفي 20 جوان، تم استدعاء الصحفي زياد الهاني[30] أمام فرقة مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالعوينة بتهمة ارتكاب فعل موحش ضد رئيس الجمهورية بسبب تعليق إذاعي في إذاعة إي.أف. أم تعرض فيه إلى ماهية الفعل الموحش، وكانت النيابة العمومية، قد قررت في 22 جوان 2023 إطلاق سراح الصحفي زياد الهاني بعد أن تم الاحتفاظ به لمدة يومين.

27 مكالمة هاتفية مع والد ضحية الانتهاك في شهر جوان 2023

28 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. منصة وجوه الحرية. ضحية حالة انتهاك حسن العبيدي. https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%ad%d8%b3%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a8%d9%8a%d8%af%d9%8a/

29 الجزيرة. تونس.. نجيب الشابي زعيم جبهة الخلاص المعارضة يخضع للتحقيق بتهمة التآمر على أمن الدولة.16 جوان 2023. أخر ولوج: 21 فيفري 2024

https://www.aljazeera.net/news/2023/6/16/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D8%A8%D9%87-%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5#:~:text=%D9%88%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%8A%20%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85,%D8%AD%D9%83%D9%85%D9%87%D8%A7%20%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85%20%D9%88%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%AA%20%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86.

30 بوابة تونس. الإعلامي زياد الهاني أمام التحقيق. 20 جوان 2023. أخر ولوج 21 فيفري 2023 https://tunigate.net/posts/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8-/%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82

يوم الأربعاء 21 جوان 2023 تم استنطاق عضوة هيئة الدّفاع الأستاذة إسلام حمزة[31]، على خلفيّة قضيّة متعلقة بحقها. وذلك على معنى الفصل 24 من المرسوم عدد 54، إثر شكاية من الهيئة العامّة للسّجون والإصلاح. بشأن تصريحين إعلاميين كانت قد أدلت بهما المحامية إسلام حمزة حول السيارة التي تنقل المساجين السياسيين من السجن المدني بالمرناڤية إلى المحكمة من أجل الاستماع لهم. والتي أطلق عليها اسم "سيّارة التّعذيب". وتأتي هذه القضية في نفس السياق الذي تتنزل فيه قضية التآمر على أمن الدولة منذ فترة من حيث التضييق على هيئة الدفاع عن المساجين السياسيين في هذه القضية. وملاحقتهم قضائيا على خلفية تصريحاتهم الإعلامية، أو ما يدلون به بخصوص القضية وما يسلّط على المساجين من انتهاكات إما داخل السجن أو من حيث إجراءات التقاضي.

انتهاكات شهر جويلية 2023:

يوم الأحد 9 جويلية 2023، تم منع النائب السابق زياد الغناي[32] من السفر وذلك بعد توجهه إلى مطار تونس قرطاج بهدف السفر والعودة إلى منزله وعائلته. ليجد نفسه ممنوعا من مغادرة تراب الجمهورية دون سابق إنذار أو إعلام. حيث تبين فيما بعد أن هناك قرار صادر من قاضي التحقيق في 25 جوان 2023 يقضي بتحجير السفر على زياد الغناي. وذلك بعد أن تم إدراج اسمه عدد من النواب السابقين في قضية تقدمت بها السلطة التنفيذية حيث تم اتهامه بالتآمر على امن الدولة، على خلفية مشاركته بالجلسة العامة لمجلس نواب الشعب التي تم عقدها افتراضيا في أخر شهر مارس من سنة 2022.

بتاريخ 13 جويلية 2023 قرر القضاء القيام بجلسة للنظر في مطالب الإفراج عن المعتقلين السياسيين، حيث تم إطلاق سراح السياسية شيماء عيسى والمحامي الأزهر العكرمي مع فرض بقية المطالب بالنسبة لبقية المعتقلين السياسيين في قضية التآمر. الذين يقضون مدة سجنية تقارب سنة كاملة دون أي إدانة في حقهم.

هذا وتواصلت الإيقافات وتوجيه استدعاء لعدد من السياسيين، الذي عرف عنهم معارضتهم للنظام الحالي. وذلك من أجل التحقيق مع معهم، حيث تم في 14 جويلية 2023 استدعاء وزير التربية سابقا والبرلماني السابق السياسي محمد الحامدي من أجل المثول أمام الفرقة

31 بلاغ هيئة الدّفاع عن المعتقلين السياسيّن في 20 جوان 2023
32 مكالمة هاتفية مع زياد الغناي في 10 جويلية 2023
/https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d9%86%d8%a7%d9%8a

الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة والماسة من تراب الوطن ببشوشة[33]. وبعد التحقيق معه والاستماع تم إطلاق سراحه في ذات اليوم.

يوم 17 جويلية 2023 تم إيقاف رشاد طمبورة[34] وهو شاب أصيل ولاية المنستير داخل سيارة الأجرة من قبل قوات الأمن الداخلي أثناء ذهابه لمزاولة مهنته حيث تم اقتياده إلى فرقة الأبحاث بالمنستير ليبقى مدة 4 أيام على ذمة التحقيق لرسمه رسم جداري ناقد لرئيس الجمهورية فيما يتعلق بموجة العنصرية والكراهية التي عاشتها تونس ضد المهاجرات والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. ليبقى بذلك رشاد موقوفا على ذمة التحقيق مدة 4 أيام دون علم عائلته. ويتم إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه، ليبقى مودعا بالسجن مودعا بالسجن قرابة الخمسة أشهر، إلى أن قضت المحكمة الابتدائية بالمنستير بالحكم عليه بسنتين سجنا على خلفية رسم جداري. باعتبار أن ذلك الرسم تم تكييفه على أنه ارتكاب أمرا موحش ضد رئيس الدولة وفق مقتضيات الفصل 67 من المجلة الجزائية.

في 22 جويلية 2023 تم اعتقال الصحفية شذى الحاج مبارك[35] على خلفية إدراج اسمها أثناء التحقيق في القضية التي عرفت إعلاميا باسم قضية التآمر على أمن الدولة، وهي قابعة في السجن لفترة تجاوزت الستة أشهر وذلك بعد أن أصدر القضاء حكما بالإفراج عن شذى في 19 جوان 2023 بعد مدة إيقاف استمرت منذ أكتوبر 2021، لتصدر فيها بطاقة إيداع بالسجن مجددا. ويتم اعتقالها في شهر جويلية لتبقى سجينة حتى الأن في قضايا سياسية اعتبرتها شذى تشفيا منها جرّاء مواقفها من الوضع السياسي الحالي الذي تعيشه تونس.

شهر أوت من سنة 2023:

في أوت من سنة 2023، تم إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حق الشاعر سامي الذيبي[36] على خلفية شكاية تقدّمت بها وزيرة الثقافة حياة قطاط، وذلك بسبب نشره لتدوينة على صفحته الشخصية بموقع فايسبوك انتقد فيها الوزيرة المعنية وطريقة تسييرها للوزارة. ليتم إيداعه بالسجن المدني بالمرناقية حتى تاريخ 26 سبتمبر 2023.

وفي 15 أوت تم رصد حالة انتهاك أخرى في حق السجين السياسي عبد الحميد الجلاصي[37]، حيث تم إعلام ابنته أنه تم نقل والدها للمستشفى للكشف عن حالته الصحية. والتي تدهورت بسبب الظروف السجنية التي ساهمت في سوء الحالة الصحية لعبد الحميد الجلاصي. إذ ذُكر إنه يتقاسم الزنزانة مع نزلاء مدخنين في حين أن وضعيته الصحية لا تتحمل ذلك. وأن التدخين السلبي كذلك يعتبرا بالأمر الخطر بالسنة لرجل في عقده السادس لا زال حديث التعافي من مرض السرطان. هذا وأن كل القوانين المتعلقة بأماكن الاحتجاز تنص على ضرورة حماية

33 الشروق.2023. محمد الحامدي من أجل المثول أمام الفرقة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب. 13 جويلية. أخر ولوج 21 فيفري 2024
https://www.alchourouk.com/article/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%85%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A8%D9%88%D8%B4%D9%88%D8%B4%D8%A9

34 مكالمة هاتفية مع شقيقة ضحية الانتهاك بتاريخ 1 جانفي 2024

35 الجزيرة. في قضية "تآمر".. قوات الأمن التونسية تعتقل الصحفية شذى مبارك. 23 جويلية 2023. أخر ولوج: 21 فيفري 2024
https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2023/7/23/%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A2%D9%85%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

36 ديوان اف ام. إيقاف الشاعر سامي الذيبي بسبب تدوينة إنتقد فيها وزيرة الثقافة. 1 أوت 2023. أخر ولوج يوم 23 جانفي 2023
https://www.youtube.com/watch?v=s_LcSysgT9I

37 مكالمة هاتفية مع ابنة ضحية الانتهاك في 15 أوت 2023

المساجين وتوفير جميع الظروف الملائمة لهم.

يوم الإثنين 21 أوت 2023 مثل رئيس جمعية القضاة التونسيين انس الحمادي أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالكاف، وذلك بعد رفع الحصانة عنه من طرف المجلس الأعلى المؤقت للقضاء. ويأتي عرض السيد انس الحمادي [38] على القضاء من أجل التحقيق معه في جريمة تعطيل حرية الشغل. التي تم اتهامه بها على خلفية إضراب القضاة، وقيامه بدوره كرئيس منتخب لجمعية القضاة في شهر جوان 2022، إثر احتجاج الجمعية على تدخل السلطة التنفيذية في القضاء وذلك من خلال قرار عزل 57 قاض وقاضية بموجب أمر رئاسي.

في 23 أوت 2023 قام رئيس الجمهورية باجتماع[39] ضمّ كل من وزيرة العدل ووزير الداخلية ووزير تكنولوجيات الاتصال والمدير العام للأمن الوطني والمدير العام آمر الحرس الوطني والمستشار أول لدى رئيس الجمهورية المكلف بالأمن القومي، للتباحث حول "موضوع الجرائم السيبرانية. إلى جانب ضرورة التنسيق مع عدد من الدول لوضع حدّ للانفلات الواقع على صفحات التواصل الاجتماعي". والمقصود بالانفلات هنا هو كل من ينتقد سياسة رئيس الجمهورية أو إحدى وزراء حكومته وذلك ما نستنجه من طبيعة الأشخاص الذين تتم ملاحقتهم قضائيا في مثل هذه القضايا، حيث إن كلهم كانوا قد عبّروا عن أراءهم تجاه السلطة الحالية ما جعل منهم متهمين إما على معنى الفصل 86 من مجلة الاتصالات أو المرسوم عدد 54.

شهر سبتمبر تواصل الإيقافات ومزيد التضييق على حرية التعبير:

مع بداية شهر سبتمبر، قامت قوات الشرطة يوم الأحد الموافق 3 سبتمبر 2023 بإيقاف الصحفي خليفة الڤاسمي[40]. وذلك تنفيذا للحكم الاستئنافي الصادر في حقه في 15 ماي 2023، من قبل الدائرة المختصة في القضايا الإرهابية بمحكمة تونس والذي يقضي بسجنه مدة خمس سنوات على معنى قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لسنة 2015. بتهمة "المشاركة في تعمّد إفشاء معلومات متعلّقة بعمليات الاعتراض والمعطيات المجمّعة منها"، وتمت عملية الإيقاف رغم تقدم هيئة الدفاع بمطلب في إيقاف تنفيذ الحكم في انتظار قرار محكمة التعقيب. ويقضي خليفة القاسمي عقوبته داخل السجن المدني بالمرناڤية في انتظار ما ستقرره محكمة التعقيب في قضيته. إذ يعد سجنه انتهاكا صارخا لحقه كصحفي في حرية العمل الصحفي وحقه كمواطن في حرية التعبير.

وفي السبت 21 سبتمبر 2023، تم إيقاف الرسام الكاريكاتوري توفيق عمران[41] من أمام منزله. دون إعلامه بالتهم المنسوبة إليه دون إعلامه بحقوقه خاصة حقه في الدفاع وتواجد محامي معه أثناء فترة البحث. حيث تقرر الاحتفاظ به مدة 48 ساعة مع نقله إلى مركز الاحتفاظ ببشوشة.

38 جريدة المغرب. أنس الحمادي أمام القضاء الاثنين المقبل. 17 أوت 2023. أخر ولوج يوم: 24 جانفي 2023
https://ar.lemaghreb.tn/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1/item/93557-%D8%A3%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84

39 وكالة إفريقيا للأنباء. أهم الأحداث الوطنية لشهر آوت 2023. أخر ولوج يوم: 24 جانفي 2023
https://www.tap.info.tn/ar/Portal-AR-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/16588020-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9

40 الاطلاع على المرجع السابق

41 مكالمة هاتفية مع ضحية الانتهاك بتاريخ 26 سبتمبر 2023.

وفي حدود الساعة الثانية بعد منتصف الليل تم نقله مجددا إلى مركز الشرطة ليتبين أنه هناك قضية ضده في المحكمة الابتدائية ببن عروس، في علاقة برسوماته الكاريكاتيرية المنتقدة لرئيس الحكومة. وانه مشتكى به على معنى الفصل 86 من مجلة الاتصالات. والذي ينص على أنه يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين وبخطية من مئة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات. ومن ثم تم الإبقاء عليه في حالة سراح بعد إيقافه أكثر من 7 ساعات من أجل التحقيق والتباحث معه حول رسوماته والمقصود منها.

شهر أكتوبر 2023:

شهدت تونس في شهر أكتوبر إيقاف السياسية عبير موسي[42] رئيسة الحزب الدستوري الحر. وذلك بتاريخ 03 أكتوبر 2023، إثر توجهها إلى القصر الرئاسي بقرطاج. بهدف إيداع مطلب تظلم للطعن في قرارات رئاسة الجمهورية المتعلقة بالانتخابات المحلية وتحديد تراب الأقاليم وتقسيم الدوائر وضبط عدد المقاعد. ليتم إعلامها بعد انتظار طويل أن مكتب الضبط قام برفض هذه المطالب. لتقوم هي الأخيرة بتصوير مقاطع فيديو احتجاجا على هذا الرفض. ما تسبّب في اقتيادها إلى مركز الشرطة بحلق الوادي وإيداعها بها بمركز الاحتفاظ بوشوشة. ومن ثم إصدار بطاقة إيداع بالسجن وذلك على خلفية اتهامها بالاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي. وتعطيل حرية العمل ومعالجة معطيات شخصية دون إذن صاحبها.
وتقضي عبير موسي الآن فترة سجن فاقت الأربعة أشهر. دون أن يصدر أي حكم قضائي يدينها أو يبرءها، علاوة على ما تتعرض له من انتهاكات داخل السجن من قبيل التحقيق معها دون إعلام هيئة الدفاع عنها، ومنع ابنتها من زيارتها في الأيام الأولى من تواجدها بالسجن المدني للنساء بمنوبة.

وفي تاريخ 4 أكتوبر من سنة 2023 أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالقيروان بطاقة إيداع بالسجن في حق الصحفي التونسي ياسين الرمضاني[43] بعد إحالته على معنى الفصل 24 من المرسوم عدد 54. وتأتي هذه القضية إثر نشر ياسين تدوينة على صفحته الشخصية على موقع فايسبوك انتقد فيها إلى أداء السيد توفيق شرف الدين بصفته وزيرا للداخلية في تلك الفترة، " توفيق شرف الدين ".

إذ أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان بالاحتفاظ به، وذلك بعد التحقيق معه من قبل فرقة الشرطة العدلية بالقيروان على خلفية شكاية مرفوعة من طرف نفس الوزير المعني. ويعد إيقاف الرمضاني حلقة من سلسلة ملاحقة الصحفيين وترصدهم من قبل سلطات الحكم الحالية ليجدوا أنفسهم بين سندان المرسوم عدد 54 والفصول الزجرية بالمجلة الجزائية، ما يزيد من التضييق على حرية الصحافة في تونس.

وفي الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2023، تم إعلام العضو السابق بالهيئة العليا للانتخابات سامي بن سلامة[44] من قبل محاميه بأنه محل تفتيش جرّاء حكم غيابي صادر عن إحدى الدوائر الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس يعود لشهر فيفري الماضي. والذي يقضي بسجنه مدة 8 أشهر مع غرامة مالية قدرها ثلاثة آلاف دينار. وتأتي هذه القضية تأتي على خلفية ممارسته لحقه في الرأي والتعبير بصفة عامة وجراء مواقفه السياسية تجاه الهيئة الحالية بصفة خاصة.

42 مكالمة هاتفية مع محامي ضحية الانتهاك الأستاذ نافع العريبي بتاريخ 10 نوفمبر 2023
43 بابنات. بسبب تدوينة، الصحفي ياسين الرمضاني يواجه تهمة عقوبتها 10 سنوات. 5 أكتوبر 2023. أخر ولوج: يوم 25 جانفي 2024 https://www.babnet.net/rttdetail-274489.asp
44 مكالمة هاتفية مع سامي بن سلامة في 27 أكتوبر 2023

وذلك من دون أن يتلقى أي استدعاء لحضور أي جلسة في هذه القضية. هذا بالإضافة أن اسمه مدرج في عدد من القضايا المقدّر عددهم بستة عشر قضية إما كمتّهم أو كذي شبهة. حيث تتمثل 3 قضايا على خلفية شكايات على معنى المرسوم 54 وأخرى على معنى الفصل 86 من مجلة الاتصالات إلى جانب عدد من التهم المتفرقة. كم تم استدعاؤه للحضور لدى الفرقة المركزية الخامسة للحرس الوطني يوم الأربعاء 26 أكتوبر 2023 بصفته مشتبها فيه، أين رفض هو ذلك معتبرا أنه في حالة فرار، وذلك جرّاء رفض قبول مطلب الاعتراض المقدم من محاميه بهدف الإبقاء عليه في حالة سراح. دون أن يتلقى أي رد إلى الأن. مما جعل حضوره يمثل خطرا على حريته، بسبب وجود أحكام نافذة في حقه تقضي بسجنه.

الانتهاكات الواقعة في شهر نوفمبر من سنة 2023:

يوم الإثنين 13 نوفمبر 2023، تم إيقاف الباحث في فلسفة القانون يوسف الشاذلي[45] عطية بمطار تونس قرطاج الدولي. واقتياده مباشرة إلى السجن المدني المسعدين بسوسة. تنفيذا لحكمين غيابيين يقضيان بسجنه مدة أربع سنوات مع النفاذ العاجل. على خلفية اتهامه بتكوين وفاق قصد الاعتداء على الأملاك والأشخاص باستخدام أطفال دون 18 سنة. والعصيان الواقع من أكثر من عشرة أفراد بدون سلاح. والإضرار عمدا بأملاك الغير، وخرق حظر الجولان وغيرها من التهم من هذا القبيل.

وذلك دون أن يقع إعلامه أو استدعاءه رسميا من أجل التحقيق معه كمشتبه فيه أو متهم. وتعود التهم الموجهة ليوسف إلى تاريخ الليلة الفاصلة بين يوم 17 و18 جانفي 2021 بسبب شكاية تقدم بها مسؤول من الحزب الدستوري الحر على إثر اقتحام مقر الحزب بدائرة حمام سوسة من قبل مجموعة من المواطنين. وإن ارتباط اسمه في القضية يعود الى احتجاجه أثناء الملاحقات الأمنية لاقتحام مقر أحد جيرانه دون موجب قانوني وتعنيفه رفقة ابنه من قبل قوات الأمن الداخلي. والذي على إثره تم إيقاف ضحية الانتهاك رفقة جاريه ثم اقتيادهم وتعنيفهم داخل سيارة الأمن الداخلي. نتج عنها أضرار جسدية تطلب راحة أيام بمقتضى الشهادة الطبية الصادرة عن مستشفى فرحات حشاد بتاريخ 19 جانفي 2021. إثر فحص الموقوفين طبيا بعد إطلاق سراحهم بمركز الأمن حمام سوسة بالليلة الفاصلة بين يوم 17 و18 جانفي 2023. تقدم الموقوفون على إثرها بشكاية إلى المحكمة الابتدائية بسوسة يوم 26 جانفي 2021 لم تنطلق إجراءات النظر فيها إلى حدود كتابة هذا التوثيق. ليبقى السيد يوسف الشاذلي منذ يوم الإثنين 13 نوفمبر 2023 الماضي مسجونا في انتظار قبول الاعتراض على الحكم الابتدائي من الناحية الشكلية يوم 16 نوفمبر 2023 أو الاعتراض على الحكم الاستئنافي يوم 8 ديسمبر 2023. وبعد عرضه على القضاء تم الحكم بعدم سماع الدعوى وإطلاق سراحه.

صباح يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2023، قامت قوات الشرطة بإيقاف السياسي والمنسق العام لحزب القطب "رياض بن فضل" بمطار قرطاج الدولي، إثر عودته من خارج التراب التونسي. حيث تم اقتياده لثكنة العوينة بغية التحقيق معه، وذلك إلى حدود مساء اليوم. أين تقرر الاحتفاظ به لمدة 5 أيام على ذمة التحقيق بمركز الاحتفاظ بوشوشة. من ثم إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه مع توجيه عدد من التهم له على معنى قانون الإرهاب وتبييض الأموال في علاقة بما يتعاطاه من نشاطات تجارية.

45 مكالمة هاتفية مع محامية ضحية الانتهاك الأستاذة" نادية الورغي" بتاريخ 13 نوفمبر 2023.

إذ يذكر أن رياض بن فضل[46] المنسق العام لحزب القطب الذي يمثل جزء من المعارضة السياسية الحالية ضد توجهات الدولة وسياساتها ما بعد 25 جويلية 2021 على غرار دعوته رفقة عدة أحزاب معارضة أخرى إلى مقاطعة استفتاء الدستور ب 25 جويلية 2022 والانتخابات البرلمانية الأخيرة.

يوم السبت 18 نوفمبر2023، شهدت ولاية القيروان حالة تعذيب داخل إحدى مراكز الاحتجاز[47]، وذلك ما تعرض له المواطن محمد[48] في منطقة بوحجلة، بعد أن تم إيقافه من قبل فرقة أمنية تابعة للحرس الوطني. حيث كان عرضة إلى التعنيف اللفظي والاعتداء على حرمته الجسدية ما أدى إلى فقدانه الوعي عدة مرات.

كما تم انتهاك حقه الذي يكفله له القانون، حيث تم إجباره على توقيع محضر البحث باستعمال بصمته، دون رضاه. بعد ذلك وقع الاحتفاظ بضحية الانتهاك لمدة 48 ساعة دون أن يتلقى أي متابعة طبيّة لحالته الصحية بعد كل ما تعرّض له من عنف. في انتهاك جسيم لحقه في الصحة. في 20 نوفمبر 2023 تم نقله ليلا إلى المستشفى الجهوي ببوحجلة أين اكتفى الطبيب بإعطائه أدوية مهدئة وإعادته الى مركز الاحتفاظ. ويوم الأربعاء 22 نوفمبر 2023 تم عرضه على أنظار وكيل الجمهورية الذي قام بفتح تحقيق في العنف الذي تعرض له ضحية الانتهاك مع عرضه على الطبيب الشرعي في نفس اليوم. والذي أكد وجود أضرار بجسد الضحية ناجمة عن أعمال عنف مع الإقرار بوجود ضرر جسيم بالأذن اليسرى لضحية الانتهاك. وإرساله للإدلاء بشهادته بمنطقة الشرطة في القيروان يوم الخميس 23 نوفمبر 2023، من ثم إحالته على قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس يوم الجمعة 24 نوفمبر 2023 مع متابعة التحقيق معه بصفته متهما في الجرائم التي كان محل تفتيش حولها.

وفي 22 نوفمبر قام القطب القضائي لمكافحة الإرهاب بمنع بث حصة برنامج "ميدي شو" على موجات إذاعة "موزاييك أف أم" وذلك بعد إعلانهم على استضافة محامي الدفاع في قضية التآمر الأستاذ عبد العزيز الصيد. هذا وقد استند القاضي إلى القرار الذي صدر عنه بتاريخ 18 جوان 2023 بحظر التداول الإعلامي في قضية ما يعرف بـ "التآمر على أمن الدولة". وقد برّر السيد قاضي التحقيق قراره بـ "ضمن حسن سير الأبحاث والحفاظ على سرية التحقيق". وهو ما يزيد من تكريس الرقابة المسبقة على العمل الصحفي ومواصلة التعتيم الإعلامي الرسمي خاصة على تطورات ملف القضية والتي تعتبر قضية رأي عام بامتياز نظرا لارتباطها بحرية التعبير وحرية التنظم وحرية المشاركة في الحياة السياسية.

ديسمبر 2023 سنة كاملة بين الملاحقات القضائية والإيداع بالسجن:

شهدت بداية شهر ديسمبر إحالة الأستاذة وعضوة هيئة الدفاع عن القادة المعتقلين دليلة مصدق بن مبارك[49]، حيث تم التحقيق معها يوم الثلاثاء 5 ديسمبر 2023، أين مثلت أمام قاضي التّحقيق بالمكتب عدد 35 بالمحكمة الابتدائية بتونس من أجل استنطاقها على خلفيّة القضيّة

46 موزاييك اف ام. بطاقة إيداع بالسجن في حقّ رياض بن فضل. 24 نوفمبر 2023. أخر ولوج يوم: 26 جانفي 2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1214241/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%86-%D9%81%D8%B6%D9%84

47 مكالمة هاتفية مع محامي ضحية الانتهاك بتاريخ 12 ديسمبر 2023

48 تم إخفاء هوية ضحية الانتهاك وإعطاءه اسما مستعارا حفاظا على سلامته الجسدية

49 بوابة تونس. اليوم. التحقيق مع دليلة مصدّق بمقتضى المرسوم 54. 5 ديسمبر 2023. أخر ولوج يوم: 26 جانفي 2023
https://tunigate.net/posts/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%AF%D9%91%D9%82-%D8%A8%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B6%D9%89-%D8%A7/

التي أثارتها النّيابة العموميّة ضدّها على معنى المرسوم 54 بسبب مشاركتها في برنامج تلفزي، وجاءت إحالة ضحية الانتهاك على التّحقيق في هذه القضيّة الجديدة، من قبل الوكالة العامّة بمحكمة الاستئناف بتونس. وهو ما اعتبرته هرسلة من قبل السلطة الحالية.
في الثلاثاء 12 ديسمبر 2023 مثلت الناشطة السياسية شيماء عيسى[50] مرة أخرى أمام الدائرة الجنائية بالمحكمة العسكرية الابتدائية الدائمة بتونس بسبب القضية المتعلقة في حقها، على خلفية حضورها في تاريخ 22 ديسمبر 2022 ببرنامج إذاعي، تعرّضت فيه إلى انتقاد رئيس الجمهورية في علاقة بنزاهة الانتخابات البرلمانية السابقة. ليتم اتهامها بعدة تهم مثل التحريض بأيّة وسيلة كانت العسكريّين على عدم إطاعة الأمر، وإتيان أمر موحش ضد رئيس الدولة وترويج ونشر أخبار وإشاعات كاذبة عبر شبكات وأنظمة معلومات واتّصال بهدف الإضرار بالأمن العامّ والدّفاع الوطني. وسبق وأن استدعاؤها في 18 جانفي 2023 من أجل المثول أمام الفرقة المركزية لمكافحة الإجرام للحرس الوطني ببن عروس للاستماع لها. حيث تقرر الإبقاء عليها في حالة سراح مع تحجير السفر. هذا علاوة على منعها من الظهور الإعلامي بسبب إدراج اسمهما في القضية التي عرفت إعلاميا باسم قضية التآمر.

وفي أواخر شهر ديسمبر 2023 صدرت إحالات في قضايا جديدة في حق المعتقلين السياسيين جوهر بن مبارك وغازي الشواشي[51]، جميعها على معنى المرسوم عدد 54، وتعود قضية السياسي جوهر بن مبارك إلى شكاية تقدمت بها الهيئة العليا للانتخابات ضدّ جوهر بن مبارك وذلك على "خلفيّة إدلائه بتصريحات تلفزيّة قال فيها أنّ الانتخابات التي أجريت سنة 2022 هي محطّة انقلابية مهزلة وليست محطّة سياسيّة" وفق ما ورد بنص البيان. حيث أحال وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس الناشط السياسي جوهر بن مبارك على أنظار الدائرة الجناحي لمقاضاته طبق أحكام المرسوم عدد 54 المتعلق يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. وأما حالة الانتهاك الثانية فهي قضية جديدة رفعتها وزيرة العدل ليلى جفال ضدّ غازي الشواشي على أنظار دائرة الاتهام. هذا بالرغم من إيقافهم وإيداعهم بالسجن المدني بالمرناقية لمدة سنة على خلفية الزج بأسمائهم في قضية التآمر على أمن الدولة.

50 العربي الجديد. المعارضة التونسية شيماء عيسى أمام القضاء مجدداً: أحاكَم على أفكاري. 12 ديسمبر2023 .21 فيفري 2024
https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D9%8B-%D8%A3%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%8E%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%81%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%8A

51 جريدة المغرب. طبق أحكام "المرسوم 54 " إحالات جديدة لجوهر بن مبارك وغازي الشواشي. 19 جانفي 2024. أخر ولوج يوم 15 فيفري 2024
https://ar.lemaghreb.tn/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/item/104931-%D8%B7%D8%A8%D9%82-%D8%A7%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-54-%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%87%D8%B1-%D8%A8%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%8A

2023 سنة جديدة من انتهاك الحق في حرية التعبير:

يُعترف بحق حرية التعبير كحق أساسي من حقوق الإنسان بموجب المادة رقم 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويعترف به في القانون الدولي لحقوق الإنسان في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكما كررت المواثيق الإقليمية أو توسعت في التنصيص على ضمان وحماية حرية التعبير. فنجد المادة 9 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تضمن الحق نفسه. وكذلك المادة 13 من الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان تنص على أن لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير. ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون ما اعتبار للحدود سواء شفاهية أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني وبأي وسيلة يختارها.

ولإن كانت الدولة التونسية ملزمة باحترام هذه المواثيق الدولية التي هي طرف فيها، حيث تضمنت جل دساتير الجمهورية التونسية على التنصيص على حرية التعبير كحق أساسي. نذكر من بينها دستور جانفي 2014 أول دستور بعد الثورة في 2011 الذي تضمن على باب كامل للحقوق والحريات، حيث تعرض في فصله الواحد والثلاثون على حرية الرأي والفكر والتعبير ومن ثم الفصل الثاني والثلاثين الذي نص على حرية الإعلام والنفاذ إلى المعلومة. فقد اعتُبِر هذا الدستور من أكثر الدساتير الضامنة للحريات والحقوق بالجمهورية التونسية، حتى وبعد تاريخ 25 جويلية وكتابة دستور جديد للبلاد من طرف الرئيس قيس سعيّد. لم يختلف دستور 2022 بالكثير عن سابقه في مجال الحقوق والحريات.

لا سيما في مجال حرية التعبير، حيث أتى الفصل السابع والثلاثون من الباب الثاني تحت عنوان '' الحقوق والحريات'' لينصّ على أن حريّة الرّأي والفكر والتّعبير والإعلام والنّشر مضمونة. لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات. ما يعد ضمانة مهمة وتأصيلا لحق أساسي كحرية الرأي والتعبير.

إلا أن ذلك لم يكن كافيا لحماية المواطنين من أهواء سلطة الحكم ومضيّها قدما في قمع هذا الحق وارتكاب العديد من الانتهاكات في حق المواطنين التونسيين طيلة سنوات، وذلك استنادا إلى سياق سياسي يرى فيه رئيس الجمهورية ونظامه أن كل منتقد لسياسته وقراراته في تدبير شؤون الدولة، مكانه السجن ولا غير ذلك، مع تطويع المنظومة القانونية والتي بدورها تمكّن كل من هو في السلطة من مصادرة أراء معارضيه وغيرهم من المواطنين وترهبهم بعقوبات سالبة للحرية مجحفة. حيث شدهت سنة 2023 انتكاسة كبيرة في مجال حقوق الإنسان عموما والحق دي حرية التعبير بصفة خاصة والتي في تونس أصبحت مهددة أمام ما تقوم به السلطة من تجاوزات. فلقد كانت سنة 2023 سنة مدّ وجزر، بين سلطة تحاول العودة إلى مربع القمع من خلال بسط يديها، وتقييد جميع المجالات التي تحظى بمتسع من الحرية، مثل الإعلام، المجتمع المدني والساحة السياسية. وبين القوى التقدمية ومختلف مكونات المجتمع المدني والسياسي التي تحاول الدفع إلى الأمام والحفاظ على أهم مكتسبات الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان.

حيث قامت جمعية تقاطع في سنة 2023 برصد 19 حالة ملاحقة قضائية على معنى المرسوم عدد 54، وتوزع عدد الحالات على 4 صحفيين و7 محاميين و3 سياسيين و2 نشطاء و3 آخرين.

القضايا على معنى المرسوم عدد 54
التي قامت برصدها جمعية تقاطع
من أجل الحقوق والحريات

وعلى مدار سنة كاملة قامت جمعية تقاطع برصد 99 انتهاك تم توزيعها حسب الأشهر كالتالي:

توزيع عدد الإنتهاكات الواقعة في 2023
حسب الأشهر

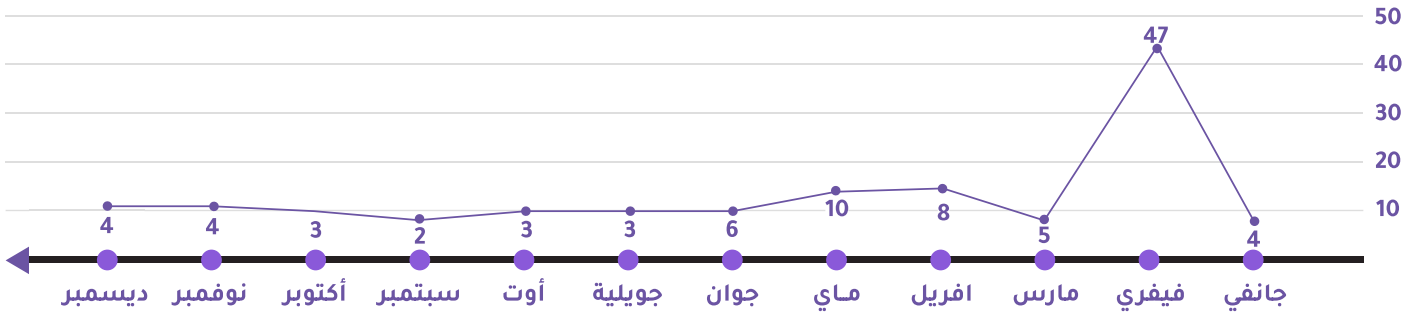

صحفيون أمام القضاء على خلفية عملهم الصحفي:

كان قطاع الصحافة من أشد القطاعات تعرّضا للانتهاكات طيلة سنة 2023. إذ سجلت النقابة الوطنية للصحفيين 237 حالة اعتداء إلى حدود شهر أكتوبر 2023 ولم تقف الانتهاكات المسلطة ضد الصحفيين في منعهم من ممارسة عملهم بكل حرية أو تعنيفهم أثناء تواجدهم في الميدان. بل تواصلت لتصل حدّ تتبعهم قضائيا ومحاكمتهم جرّاء ممارستهم لعملهم الصحفي بكل حرية. حيث جاء بتقارير وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين 26 حالة تتبع عدلي كانت في 10 مناسبات على معنى المجلة الجزائية، و7 إحالات على معنى المرسوم عدد 54. في حين رصدت جمعية تقاطع سنة 2023، 4 إحالات لصحفيين على معنى المرسوم عدد 54 وهم كل من الصحفيين منية العرفاوي ومحمد بوغلاب بالإضافة إلى الصحفي نزار بهلول الذي تلقى تنبيها حول مقال كانت قد أصدرته جريدة بزنس نيوز وتوعّدا بملاحقته على معنى المرسوم عدد 54. وتوجيه استدعاء رسمي للصحفي هيثم المكي رفقة زميله إلياس الغربي بناء على اتهامهم بالحط من معنويات القوات الحاملة للسلاح. إيقاف الصحفي ياسين الرمضاني على خلفية تدوينة انتقدت وزير الداخلية السابق " توفيق شرف الدين ". علاوة على الحكم الاستئنافي الذي يقضي بسجن الصحفي خليفة الڤاسمي لمدة خمس سنوات على خلفية نشره لخبر صحفي في سنة 2022 حول كشف خلية

إرهابية بالقيروان. وفي أخر شهر من سنة 2023، تم توجيه استدعاء للصحفي زياد الهاني حيث وجهت له تهمة الإساءة إلى الغير طبقا لمعنى الفصل 86 من مجلة الاتصالات، مع إيداعه بالسجن المدني بالمرناڤية وتحديد يوم 10 جانفي لعرضه أمام القضاء.

الصحفي/ة	المحاكمة	السبب	الحالة القانونية
محمد بوغلاب	الفصل 24 من المرسوم عدد 54	انتقاد وزير الشؤون الدينية	حالة سراح
منية العرفاوي	الفصل 24 من المرسوم عدد 54	انتقاد وزير الشؤون الدينية	حالة سراح
ياسين الرمضاني	الفصل 24 من المرسوم عدد 54	انتقاد وزير الداخلية	إيقاف ثم إفراج
نزار بهلول	الفصل 24 من المرسوم عدد 54	انتقاد الهيئة العليا للانتخابات	حالة سراح
هيثم المكي	الحط من معنويات القوات الحاملة للسلاح	انتقاد القوات الأمنية	حالة سراح
إلياس الغربي	الحط من معنويات القوات الحاملة للسلاح	انتقاد القوات الأمنية	حالة سراح
شذى الحاج مبارك	التآمر على أمن الدولة	إدراج اسمها في قضية التآمر على أمن الدولة	إيداع بالسجن
زياد الهاني	الإساءة إلى الغير عبر مواقع التواصل الاجتماعي	انتفاد وزيرة التجارة	حالة سراح

خاتمة:

مثلت سنة 2023 تواصلا لمسيرة السلطة بقيادة مؤسسة رئاسة الجمهورية في فرض هيمنتها على المجال السياسي والحقوقي، من خلال تسخير جميع أجهزة الدولة من سلطة تنفيذية وقضائية من أجل تقييد حرية التعبير. والتي تراها السلطة تطاولا على الدولة ورموزها والتي تعتبر كذلك أن النشاط السياسي والمعارضة تآمرا على أمن الدولة الداخلي، وهو سياق سبق لتونس وأن عاشته زمن نظام السابع من نوفمبر الذي لطالما كان مثالا لقمع الحريات السياسية والقطع معها من أجل التمسك بالسلطة والانفراد بها.

فبعد حملة الاعتقالات في شهر فيفري والتي طالت عددا من رجال الأعمال والسياسيين الذي لايزال عدد منهم معتقلا في السجون التونسية لمدة تقارب السنة. شهدت تونس عددا جسيما من انتهاكات حقوق الإنسان المسلّطة ضد التونسيين والتونسيات بمختلف صفاتهم ومجال نشاطهم أو عملهم، فبعد أن توجهت سلطة الحكم إلى القضاء وتدخلت فيه من خلال عزل 57 قاضيا وتعيين مجلس أعلى للقضاء من قبل رئيس الجمهورية، من ثم يأتي المرسوم عدد 54 الذي ما فتئ يحصد ضحاياه يمينا ويسارا. خاصة تسليطه من قبل حكومة قيس سعيّد تجاه الصحفيين الذي بدورهم كانت سنة 2023 سنة عصيبة عليهم ومليئة بالإيقافات والعقوبات الزجرية، وإلى جانب ذلك مثلت قضية التآمر على أمن الدولة ضربة قاسية لحرية النشاط السياسي في تونس خاصة اعتقال القادة السياسيين الذي تقارب مدة سجنهم السنة.

علاوة على هذا كان للحق في حرية التعبير النصيب الأكبر من الانتهاكات وذلك ليس سوى دليلا على مواصلة السلطة في نفس النهج الاستبدادي بهدف القضاء على كل الأصوات المعارضة وإعادة فرض هيبة الدولة من منظورهم عن طريق فتح أبواب السجون وترصد جميع النشطاء والسياسيين والصحفيين. ولم تقف الانتهاكات عند ذلك لتطال مواطنين كانوا قد عبّروا عن أراءهم تجاه الأوضاع في تونس إما عن طريق التدوين على صفحاتهم بموقع فايسبوك، أو إعادة مشاركة منشورات أو الرسم على الجدران ليلقون نفس المصير بين اتهامهم بارتكاب أمر موحش تجاه رئيس الجمهورية أو نشر الإشاعات وإحالتهم على معنى المرسوم عدد 54.

ومع تتالي مثل هذه الانتهاكات لدرجة أنها تجاوزت مرحلة من أن تكون حالات معزولة لتصير نمطا من الانتهاكات، وإذ يبّين ذلك مدى تراجع الدولة التونسية عن أهم المكتسبات والإنجازات التي حققها الشعب التونسي في الفترة التي تلت ثورة 14 جانفي أملا في القطع مع الممارسات القمعية والتضييق على الحريات وتجريم العمل السياسي والنقابي. حيث لا يمكن بناء دولة ديمقراطية دون احترام حقوق الإنسان ودون ضمان جميع الحقوق لكل المواطنين دون أي تمييز أو استثناء.

تقاطع
جمعية

اشتـــــرك
في نشرتنا الاخبارية

SCAN ME

اصدارات جمعية
تقـــاطع

SCAN ME